

Distr.: General  
25 October 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١١٤ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر

عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس  
الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس  
الجمعية العامة وتتشفرب بالإشارة إلى قرار حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بالترشح لإعادة  
انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في الانتخابات التي ستعقد في  
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في نيويورك، خلال الدورة الحادية والسبعين  
للجمعية العامة.

وتتطلع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا إلى الإسهام في عمل مجلس حقوق الإنسان  
على نحو بناء يتسم بالكفاءة والفعالية، مستهدية بالصدارة التي لاحتزام كل حقوق الإنسان  
والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها والوفاء بها، والتي ترد في صلب النظام الدستوري  
لجنوب أفريقيا وتشكل ركيزة من ركائز أولوياتها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشفرب البعثة الدائمة بأن تقدم طياً التعهدات  
والالتزامات الطوعية لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على  
الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة ممتنة، تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق

الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (د) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271016 271016 16-18584 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

ترشح جنوب أفريقيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

مذكرة تفسيرية ملحققة بالمذكرة الشفوية

١ - لقد قررت حكومة جنوب أفريقيا مع وعي كامل بتبعات قرارها أن تلتزم إعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ مستهدفة بالصدارة التي لاحترام كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها والوفاء بها، والتي ترد في صلب النظام الدستوري لجنوب أفريقيا وتشكل ركيزة من ركائز أولوياتها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

٢ - وتؤدي الحكومة دوراً قيادياً في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مدافعة، فيما تدافع عنه، عن الأهمية المركزية لميثاق الأمم المتحدة، واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والتعددية، والحوكمة، وسيادة القانون وتعزيز ومناصرة الأصول على نحو ما هي مدونة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والإسهام في تطوير وتعزيز القواعد والمعايير اللازمة لضمان تحقيق الحماية القصوى للضحايا، وتوفير سبل انتصاف فعاله لهم، وعدم التسامح مطلقاً مع الإفلات من العقاب. إن هذه القيم والأهداف والأسس الجوهرية التي تقوم عليها الأمم المتحدة تلهم جنوب أفريقيا ومشاركتها النشطة في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣ - وكذلك، تلهم هذه المبادئ أيضاً جنوب أفريقيا فيما يتعلق بتعاونها مع جيرانها في سياق الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي - باعتبارها جماعة اقتصادية إقليمية - والاتحاد الأفريقي، من خلال خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصلو إليها والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من أجل النهوض ببرنامج العمل الأفريقي. ولهذا الغاية، تشرفت الحكومة بالتأييد الجماعي لترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان من قبل قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها السابعة والعشرين، المعقودة في كيغالي يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤ - وعلى الجبهة المحلية، تواصل الحكومة تعهداتها بتنفيذ التزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توصيات هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن الإجراءات الخاصة

لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة ما لا يقل عن ثلاثة تقارير دورية إلى هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات، في عام ٢٠١٦. وفي إطار الأهمية التي توليها الحكومة لتلك الهيئات، قدمت ثلاثة مرشحين للجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الطفل، وتم انتخابهم بنجاح.

٥ - وتعكف الحكومة حاليا على إعداد تقريرها الأولي الذي سوف تقدمه إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتواصل الحكومة القيام بدور قيادي على الصعيد الدولي في تأييد فكرة قابلية المحاكمة على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا، وسوف تقدم التقرير القطري الذي يجري إعداده لآلية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٧.

٦ - ومع هذه الإنجازات الجديرة بالتقدير، تواصل جنوب أفريقيا مواجهة تحديات في شكل ثغرات في الحماية والتنفيذ في مجالات أساسية لحقوق الإنسان، من قبيل حقوق الطفل، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والمهجرة، وما يرافقها من كراهية للأجانب، ومعامل جيني المصنّف بحسب العرق ونوع الجنس. فالفجوة في الدخل بين مختلف الطوائف العرقية داخل البلد لا تزال واسعة جدا على نحو غير متناسب. وقد دفعت هذه الفجوة الحكومة إلى إعطاء الأولوية للإنصاف في مجال العمل وفقا لقانون جنوب أفريقيا رقم ٥٥ لعام ١٩٩٨ الخاص بالإنصاف في مجال العمل. هذا، وقامت الحكومة أيضا بإعطاء الأولوية لإصدار تشريعات تجرم بلایا العنصرية والتحريض على الكراهية، التي تقوض فرص بلوغ المثال الوطني المتمثل في التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية.

مذكرة شفوية لدعم ترشح جنوب أفريقيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان: للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

٧ - منذ إعادة قبول جنوب أفريقيا في مجتمع الأمم في عام ١٩٩٥، في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التاريخية التي أُجريت في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تضطلع الحكومة بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشمل بعض الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- (أ) رئاسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨؛
- (ب) المشاركة في تيسير عملية الجمعية العامة التي أنشأت مجلس حقوق الإنسان؛
- (ج) المشاركة في تيسير عملية الجمعية العامة لمواجهة محنة المنحدرين من أصل أفريقي، والتي تكللت بإعلان عقد الأمم المتحدة الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) القيادة النشطة في عمليات بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، والتي تكللت باعتماد قرار مجلس الأمم المتحدة ١/٥ و ٢/٥ في عام ٢٠٠٧؛

(هـ) قيادة المفاوضات المتعلقة بجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، والتي ترمي إلى القضاء العالمي على بلايا العنصرية وتعزيز كرامة البشر والمساواة بينهم؛

(و) قيادة المبادرات التاريخية البارزة الرامية إلى المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قطاع الشركات، الذي يشمل الشركات عبر الوطنية وسائر مؤسسات الأعمال، والشركات الخاصة العسكرية والأمنية، فضلا عن الصناعات الاستخراجية. وتقود جنوب أفريقيا حاليا، بشراكة مع إكوادور، مبادرة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإعداد صك ملزم قانونا لمحاسبة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان على انتهاكات حقوق الإنسان.

٨ - وفي فترة قصيرة نسبيا لا تتجاوز عقدين من الزمان، أثبتت مؤسسات الحكم الديمقراطي في جنوب أفريقيا مرونتها. فنظام البلد الدستوري، بفصله بين السلطات، ألا وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، يكفل حكما ديمقراطيا خاضعا للمساءلة. وتظل السلطة القضائية هي الحكم في كل المسائل المتعلقة بدستورية الحكم الديمقراطي في البلد. وهذا الإنجاز يعود الفضل فيه لمدى بعيد إلى أن دستور جنوب أفريقيا يتضمن فصلا مكرسا لشرعة الحقوق يقوم على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ويضمن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٩ - وفي إطار التعامل مع مظالم الماضي وإغلاق الفصل المظلم من تاريخ جنوب أفريقيا، قامت الحكومة بإلغاء جميع قوانين الفصل العنصري البغيضة التي حرمت أغلبية شعبها من الكرامة الإنسانية والمساواة. وقد كانت الأولويات الرئيسية التي تسبق كل ما عداها في هذا الصدد، هي ما يلي:

(أ) إلغاء عقوبة الإعدام التي كان يساء استخدامها في السابق لأسباب عنصرية؛

(ب) إلغاء قوانين الفجور والزيجات المختلطة، التي كانت تشجع على أيديولوجيات التفوق العنصري وسيادة العرق الأبيض؛

(ج) إصدار قانون تقصّي الحقائق والمصالحة الوطنية؛

(د) إصدار قانون الإنصاف في مجال العمل.

١٠ - وعلاوة على الجهود المذكورة آنفاً، فقد انضمت حكومة جنوب أفريقيا أيضاً إلى صكوك دولية عديدة بشأن حقوق الإنسان في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.

١١ - وفي سياق ما سبق، تعمل جنوب أفريقيا على الانضمام، في المستقبل المنظور، إلى الصكوك المهمة التالية:

(أ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) الاتفاقية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(د) الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية؛

(هـ) الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية؛

(و) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٢ - وتعمل جنوب أفريقيا بلا كلل على تحسين حالة التزاماتها المتعلقة بتقديم تقارير إلى هيئات الرصد المعنية بحقوق الإنسان، والمنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة. ولهذه الغاية، قامت جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٦ بتقديم ثلاثة تقارير إلى كل من: (أ) لجنة حقوق الإنسان؛ (ب) ولجنة القضاء على التمييز العنصري؛ (ج) واللجنة المعنية بحقوق الطفل، بما في ذلك تقرير عن بيع الأطفال. والمثال الذي تتطلع إليه جنوب أفريقيا في هذا الصدد هو كفالة عدم وجود أي متأخرات متراكمة فيما يتعلق بالتزاماتها بتقديم التقارير.

١٣ - علماً بأن تصديق جنوب أفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، جلب معه سبلاً للقيادة في مجالات عديدة صوب القبول العالمي لفكرة قابلية المحاكمة على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك أعمال الحق في التنمية.

١٤ - وبالنظر إلى ما قامت به جنوب أفريقيا من دور قيادي فيما يتعلق بقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٤، فإنها تعتزم الانتهاء، خلال عام ٢٠١٧، من عملية تصحيح الوضع القانوني للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتأكيد أن هذه اللجنة قد أنشئت بصورة سليمة في إطار قانون معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن نقل اختصاصات اللجنة فيما يتعلق

بالمعاهدات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها. ومن بين المبادرات الأخرى التي تعتمزم جنوب أفريقيا في هذا الصدد القيام بدور قيادي فيها، المبادرة بروتوكول لتعديل عهدين أساسيين لحقوق الإنسان يضم الحق في التنمية باعتباره حقاً أساسياً وغير قابل للتصرف فيه من حقوق الإنسان على نحو ما اتفق عليه بالإجماع في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.

١٥ - وتظل جنوب أفريقيا مستعصمة بالتزامها بضمان قيام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتماد البروتوكولات الإضافية المطلوبة الأربعة للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، شاملة للمجالات التالية: كراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والتحرّض على الكراهية من خلال التنميط الإثني أو الديني أو العنصري.

١٦ - وتواصل جنوب أفريقيا، في حدود مواردها المحدودة، المساهمة مالياً في صناديق الأمم المتحدة للتبرعات التالية، التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

(أ) صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم أنشطة المفوض السامي لحقوق الإنسان؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان؛

(ج) صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب؛

(د) صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة.

١٧ - وأخيراً، تظل جنوب أفريقيا ملتزمة قلباً وقالباً بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين ينصان على أن حقوق الإنسان هي الشاغل المشروع للمجتمع الدولي، وأنه ينبغي التعاطي معها بتجرّد وبعدل ومساواة من دون تمييز ومعايير مزدوجة واستهداف انتقائي. وقد أعيد التأكيد على الاستهداف الانتقائي في إطار قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وتعتقد حكومة جنوب أفريقيا بحق أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الملتزمة باحترام حقوق الإنسان عالمياً من خلال تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والوفاء بها، ينبغي أن تقوم بذلك عن طريق التآزر، والتعاون البناء والتعاون مع البلدان المعنية وليس عن طريق الجفاء.